

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الجلسة ٢٢٦

الجمعة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

(السفغال)

السيد كا

الرئيس:

الفلسطينية، ممثل فلسطين، والسيد الفارو دي سوتو،
الأمين العام المساعد في دائرة الشؤون
السياسية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

وأود أيضا أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء
والمنظمات الحكومية الدولية، فضلا عن ممثلي
المنظمات غير الحكومية، والصحافيين وجميع
الأشخاص الآخرين الذي قبلوا دعوة اللجنة إلى
المشاركة في هذا الاحتفال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعقد اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير
القابلة للتصرف جلسة رسمية اليوم للاحتفال باليوم
الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لقرار
الجمعية العامة ٤٠/٢٢ بء المؤرخ ٢ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٧٧.

وأود الآن أن أدعو كل الحاضرين الى الوقوف
مع التزام الصمت دقيقة واحدة إحياء لذكرى جميع
الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية الشعب
الفلسطيني وفي سبيل عودة السلام إلى المنطقة.

ويشرفني ويسرني أن أرحب بسعادة السيد غزالي
اسماعيل، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد بطرس
بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيد
نو غرو هو ويسنومورتي، رئيس مجلس الأمن، وسعادة
السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا، رئيس اللجنة الخاصة
المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي
تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيرهم من
العرب في الأراضي المحتلة، وسعادة السيد فاروق
قدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير

التزم المشاركون الصمت دقيقة واحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود الآن أن أدلي
ببيان بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بلا شك انتهاكات خطيرة لروح ونص الاتفاقات المبرمة بين الطرفين.

وفي هذا السياق الذي يتصف بالتوتر اتخذت الحكومة قرارا بفتح باب جديد للوصول إلى النفق ذي الأهمية الأثرية الواقع قرب الحائط الغربي للحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة. وهذه الشرارة هي التي أشعلت المواجهات العنيفة، مسببة وفيات عديدة وجرح العديد من الجنود الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن ازدياد سوء الحالة هذا سبب قلقا كبيرا في أوساط المجتمع الدولي. ومن الملح القيام بكل ما يلزم من أجل تجنب أي استئناف للتوتر، الذي لا يسعه إلا تعريض عملية السلام للخطر. وكانت الجهود المبذولة الرامية إلى التغلب على هذه الأزمة واستئناف المفاوضات بين الطرفين، مثلما يشجع عليه مجلس الأمن في قراره ١٠٧٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، جهودا مرحبا بها طبعاً.

ولقد أكد المجتمع الدولي بوضوح أنه يتعين أن تنفذ الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية تنفيذا شاملا ضمن الإطار الزمني الموضوع لها، ابتداء بانسحاب القوات الإسرائيلية من الخليل وفتح بوابات العبور إلى الأراضي الفلسطينية. ويجب إحلال مناخ من المشاركة والمساواة والثقة المتبادلة دونما إبطاء. وهذا شرط مسبق لإحراز أي تقدم في عملية السلام. ويحدونا أمل صادق في أن تمتثل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦)، وفي أن توقف جميع الأنشطة التي أدت إلى ازدياد الحالة سوءاً وخلضت أثراً سلبياً على عملية السلام، وفي أن تكفل أمن الشعب الفلسطيني وحمايته.

ومن الصعب جداً أن يتجذر السلام والاستقرار عندما يواصل الشعب عيشه في ظل الفقر والعوز. وبغية أن يتعزز السلام، يجب أن يفضي أيضاً إلى تحسين مستويات العيش اليومية للشعب المعني. ومن شأن ذلك أن يكفل له مستقبلاً أفضل.

إن اللجنة ما فتئت طيلة سنوات عديدة تشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي يواجه حياة صعبة تحت الاحتلال وفي ظل ظروف للمعيشة بالغة الخطورة. وتسعى السلطة الفلسطينية بمساعدة من مجتمع المانحين والأمم

يسرني سروراً كبيراً أن أرحب بجميع المشاركين الموجودين هنا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويشرفنا عظيم الشرف أن يكون بيننا عدد كبير من الضيوف البارزين في هذه الجلسة. إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ما فتئت طوال السنوات الـ ١٨ الماضية تعقد على نحو تقليدي جلسة خاصة يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر للإعراب عن تضامنها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٢ ب٤.

وتبذل الأمم المتحدة، وأجهزتها، ووكالاتها، وأمينها العام منذ إنشاء اللجنة جهوداً حميدة مع المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام والعدالة والاستقرار، وهي أمور ما فتئ الشعب الفلسطيني ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها يفترقان إليها.

ولقد أعطى استئناف عملية السلام في بداية عام ١٩٩٦ الأمل في أن تكون المصالحة التاريخية بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدأت بداية ثابتة وتمثل حقبة جديدة من السلام والتعايش بكرامة بين شعوب المنطقة. وبدأ أن إعادة الانتشار الجزئي للقوات الإسرائيلية من قطاعات معينة في الضفة الغربية، وتوسيع نطاق مسؤوليات السلطة الفلسطينية، وإجراء أول انتخابات للمجلس التشريعي ورئاسة السلطة هي معالم مشجعة على المضي في هذا المسار الجديد.

والمؤسف أننا نجد أنفسنا مضطرين بعد انقضاء بضعة أشهر، إلى أن نلاحظ مع جميع الذين أعربوا عن قلقهم الخطير إزاء مستقبل عملية السلام، أن مناخاً من الريبة برز، لدى عودة ظهور أعمال العنف في المنطقة والتدابير التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مما يفضي إلى تفاقم التوترات ويفسح المجال أمام المتطرفين لارتكابهم أعمالاً هدامة. وإن إغلاق الضفة الغربية وغزة لفترة طويلة وهو إغلاق كامل في بعض الأحيان منذ شباط/فبراير ١٩٩٦، وعزل الحي العربي في القدس، واستئناف سياسة مصادرة الأراضي العربية، وإنشاء المستوطنات وتوسيعها، وارتكاب أعمال العنف على أيدي مستوطنين مسلحين في أغلب الأحيان، واستمرار ضعف الاتصالات بين مناطق الحكم الذاتي، ورفض إطلاق سراح آلاف السجناء الفلسطينيين، والتأخر في سحب القوات الإسرائيلية من الخليل ومن قطاعات أخرى في الضفة الغربية، هي

اتفاق السلام الذي طال انتظاره عن مساره في الشرق الأوسط.

وتبقى قضية فلسطين أشد حالات الصراع عُسرا في تاريخ الأمم المتحدة. فقبل ما يقل عن خمسة أعوام، اتخذ قادة فلسطينيون وإسرائيليون شجعان وبعيدو النظر قرارات تاريخية. ولقد تغلب هؤلاء القادة بتشجيع ومساعدة من قوى خارجية على الخوف من التزامهم بقدر مشترك واتخذوا قرارات تقضي بالاتفاق على خطوات تعزز بعضها بعضا وتفضي إلى برنامج مشترك ومساعد مشترك في المستقبل.

إن إمكانية إحلال سلام عادل ودائم لشعوب الشرق الأوسط، وهي فكرة كانت مثيرة وقتئذ، تتعرض الآن لخطر جدي بسبب أغلبية ضئيلة تسعى إلى بناء مستقبل "آمن" على أسس التفوق العسكري وعداوات الماضي.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون صوتا ينتقد الذين يريدون إخراج اتفاق السلام عن مساره. وهناك قرارات هامة للأمم المتحدة تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته. والفلسطينيون هم آخر مجموعة من الناس الذين لا يزال يُنكر عليهم كفاحهم من أجل إيجاد وطن لهم؛ وإن كانوا اقتربوا باتفاق السلام من هذا الحلم العسير إلى حد حلفت فيه آمالهم إلى السماكين. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم مبادرة الأرض مقابل السلام، مستعملا قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي هذا السياق، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة ألا يفرض تطرف السلطة إلى انبعاث سياسة اليأس. فالأمن في المنطقة عموما يقوضه الرجوع عن اتفاقات هامة مبرمة. وإن لجوء أي جانب إلى التطرف من شأنه أن يضع حدا لجميع الآمال في مستقبل مشترك.

إن الشباب من جميع بلدان المنطقة ما عرفوا ثمار السلام والاستقرار قط وما استفادوا منها قط. وتزداد هذه المأساة وهذا الظلم حدة عندما نرى أصحاب المهارات المستعدين لمساعدة عملية التنمية والراغبين فيها وهي العملية التي توفر النمو والازدهار للعدالة الاجتماعية والأمن الانساني. فالمنطقة تستحق أن تستفيد من عمليات الإنعاش هذه ومن الحكم الذي

المتحدة إلى إنشاء مؤسسات وإدارات فعالة وتهيئة ظروف مناسبة بغية تحسين نوعية حياة الشعب الفلسطيني.

وتود اللجنة أن تسلط الضوء بصورة خاصة على الدور الخاص الذي يضطلع به الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي كرس جزءا كبيرا من وقته وجهده لتحسين ظروف عيش الشعب الفلسطيني وإرساء الأساس لإيجاد اقتصاد وطني تتوفر له أسباب البقاء. ومن الأهمية بمكان أن يستمر وينمو نشاط الأمم المتحدة وأن يدعم مجتمع المانحين الدولي من أجل إرساء السلام على أرض صلبة.

وفي الختام، أود أن أذكر مرة أخرى بأن الجمعية العامة أكدت من جديد في مناسبات عديدة أنه تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية متواصلة عن القضية الفلسطينية حتى تحل تلك المسألة بجميع جوانبها على نحو مرضٍ وفقا للقانون الدولي. ولن تدخر اللجنة جهدا، باعتبارها جهازا تابعا للجمعية العامة موكولا إليه القضية الفلسطينية من أجل تشجيع وتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة بين الطرفين. وهي ملتزمة بحل قضية فلسطين على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكفالة حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه في تقرير المصير وفي إنشاء دولة. واللجنة مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا يوجد بديل سلمي لعملية المصالحة والسلام التي التزم بها الطرفان بشجاعة. ومن واجب اللجنة، والمجتمع الدولي، ومن واجبنا جميعا أن نؤيد ونشجع هذه العملية حتى يصبح الشرق الأوسط، مرة أخرى، وهو ملتقى طرق التاريخ والعالم، منطقة سلام وفرص متاحة للجميع.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد غزالي إسماعيل.

السيد غزالي (ماليزيا)، رئيس الجمعية العامة
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاحتفال تقليديا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوفر فرصة للمجتمع الدولي لتجديد تعهده بدعم تطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف. وإن الاحتفال الذي يجري هذا العام يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ينبغي أن يكون مناسبة لنيل القوى التي تهدد بإخراج

يراعي مراعاة كاملة احتياجات وخيارات جميع قطاعات المجتمع.

لقد قبل الفلسطينيون باتفاق السلام على الرغم مما يساورهم من شواغل، آمليين أن يبشر السلام باقتراب تحقيق هذه التنمية. ولقد اعتقدوا بأن من شأن الاتفاق أن يساعد أوليا على التخفيف من الآثار الضارة التي خلفتها خمسة عقود تقريبا من القتال، وعلى التغلب عليها في نهاية المطاف، وهو القتال الذي دمر الكثير من الهياكل الأساسية في فلسطين والأراضي المحتلة.

إن قابلية بقاء الوطن الفلسطيني تتضاءل الآن تدريجيا بفعل ما يتواصل من سياسات الإغلاق والقمع وتقييد حرية الحركة، التي تُنكر على الشعب الفلسطيني حقوقه. وهذا بدوره يؤثر في تدفق الموارد المالية والموارد الأخرى الذي اشتد توقعه - وهي الموارد الضرورية جدا للتنمية والتي لم يتحقق. وعلى الرغم من التعهد بتقديم مبلغ ٢,٤ بليون دولار طوال فترة خمس سنوات عقب اتفاق أوسلو للسلام، فإن هذه الالتزامات معرضة للخطر ما دامت الأراضي الفلسطينية لا تزال تحت الحصار فعليا. والمؤسف أنه توجد فجوات هائلة بين الالتزامات التي تم التعهد بها والمبالغ المتلقاة بالفعل. وان عدم الوفاء بالوعود هذا يضعف بحد ذاته عملية السلام.

وفي غضون ذلك، لا تزال حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تتدهور. فالفلسطينيون يتعرضون للترهيب وإساءة المعاملة الجسدية. وإن توسيع المستوطنات غير الشرعية، والتأخير في إعادة انتشار القوات من مدينة الخليل في الضفة الغربية، والقرار بفتح مدخل إلى نفق في محيط القدس الشرقية أمور أفضت إلى تصعيد عمليات العنف. كما أن الخطوات التي تتخذها إحدى الحكومات تحديا للرأي العام الدولي تطيح بالثقة والطمأنينة اللازمتين جدا لإحلال السلام. وهذه الخطوات أيضا تبرز عدم فعالية الأمم المتحدة في الدفاع عن سلامة الاتفاقات الدولية. ولم يثر هذا الاعتداء الصارخ على الاتفاقات الدولية، نظرا لما لقيه من مساندة قوة متحيزة، سوى قدر قليل من الغضب ناهيك عن رد فعل عقابي.

ولا شك أن مسألة القدس تبقى محور الجهود المبذولة من أجل إحلال سلام دائم. ونظرا لأهميتها

الحساسية، فإن أية محاولة لتغيير مركزها لا يمكن أن يتغاضى المجتمع الدولي عنها. ويجب الامتنثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة. وإن مركز القدس، تلك المدينة المقدسة بالنسبة لبعض أديان العالم الرئيسية، لا يمكن حله إلا في عملية السلام النهائية التي يشترك فيها جميع الأطراف في المنطقة، وليس باتخاذ إجراءات من طرف واحد.

وبوصفي رئيس الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين، لا بد لي أن أؤكد من جديد على أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية ثابتة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى أن تحسم تلك القضية بطريقة منصفة ومشرفة للجميع، واستنادا إلى مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعتقد أن من المناسب أن نتطلع بعين التوقع إلى مصممي اتفاقات مدريد وأوسلو والأطراف فيها وأن نحثهم على ضمان الوفاء بجميع الالتزامات المقطوعة بصورة رسمية.

ويجب إعطاء السلام فرصة للترسخ والازدهار، ولكن السلام لا يمكن أن يكون ذا مغزى وأن يكتب له البقاء إلا إذا كان الفلسطينيون جزءا من ذلك السلام. ويجب على المجتمع الدولي ألا يكتفي بالاستعداد للمساعدة بعبارات التشجيع، ولكن ينبغي أن يظل على استعداد للقيام بعمل موضوعي يكفل به تحقيق السلام والعدالة والاستقرار. ويمكن للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تقطع شوطا بعيدا في الإسهام في القضية الفلسطينية عن طريق تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين. ويجب على اللجنة أن تهئ نفسها لمواصلة خدمة الفلسطينيين في ظل جميع الظروف، وربما الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذا الاحتفال السنوي يتيح فرصة لتذكير المجتمع الدولي بأن قضية فلسطين، وهي لب الصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط، لم تحل بعد رغم الجهود العديدة التي بذلت على مدى السنوات، ورغم عملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١. إن هذه المسألة قريبة جدا من قلبي وقد كرست، وسأظل أكرس، أقصى

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأجدد مرة أخرى الالتزام القوي للأمم المتحدة بدعم عملية السلام. وستواصل برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة تقديم كل ما يمكن من خبرة فنية ومساعدة في مجال الإغاثة الإنسانية وفي ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية الإسهام في تهيئة الظروف الضرورية للسلام.

وختاماً، أود أن أتقدم بالشكر إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإلى رئيسها.

(تكلم بالعربية)

تحية إلى قيادات الشعب الفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أشكر سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، على بيانه الملهم وجهوده من أجل تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، وعلى دعمه المستمر لأعمال اللجنة. ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد نوغروه ويسنومورتي، رئيس مجلس الأمن.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا)، رئيس مجلس الأمن (ترجمة شفوية عن الانكليزية)، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شكري للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة التي وجهتها إلي بوصفي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، للمشاركة في هذه الجلسة الخاصة احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وإنه لمن دواعي السرور البالغ بالفعل أن أشارك في هذا الاحتفال السنوي الذي يبدي فيه المجتمع الدولي تضامنه مع الشعب الفلسطيني علاوة على التزامه الدائم بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.

والحق أنه يسرني بالغ السرور أن الاحتفال بهذا اليوم لا يزال عملاً رمزياً هاماً للتضامن مع شعب يكافح من أجل أعمال حقوقه المشروعة. كما أنه دليل على الأهمية التي نعلقها على الحاجة إلى إيجاد الحل الذي

جهودي بغية الإسهام في تحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

لقد أشدت بزعماء إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على تصميمهم وتفانيهم في التقدم صوب المصالحة التاريخية وفي التوصل إلى اتفاقات ذات أهمية قصوى للتعايش السلمي في المستقبل. إن إنشاء إدارة فلسطينية منتخبة في غزة وأجزاء من الضفة الغربية في بداية هذا العام تقدم كبير على هذا الطريق. ومن الأهمية القصوى الآن عدم إهدار هذه المنجزات، بل اتخاذها ركيزة لتحقيق آمال جميع شعوب المنطقة في مستقبل ينعم بالسلام والأمن.

لقد كان استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية تطوراً مشجعاً. ومن الأهمية بمكان أن تتقيد الأطراف بالاتفاقات التي تم التوصل إليها وأن تحقق تقدماً ملموساً نحو إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولكن البناء المزمع لمستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكل تهديداً خطيراً لعملية السلام. ولا تزال الأمم المتحدة تولي أهمية قصوى لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين. وهذا أمر أساسي للتخفيف من أثر عمليات الإغلاق، ولتحسين الظروف المعيشية وإيجاد الأسس الصلبة لتحقيق سلام دائم. ومن شأن نقل مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من فيينا إلى غزة، وهو النقل الذي جرى في تموز/يوليه، أن يعطى زخماً جديداً صوب تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ضخمة، وقد عانت بعض جهودنا من انتكاسات خلال هذه السنة في ضوء تدهور الأوضاع في الميدان. وأعتقد أن بإمكان المجتمع الدولي وبنبغي له أن يواصل مسيرته. وفي هذا السياق، تتطلب الحالة المالية الخطيرة التي تواجهها الأونروا بذل جهود جديدة من جانب جميع الجهات المعنية لضمان الحفاظ على جودة ومستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين كإسهام أساسي في الاستقرار في المنطقة. وأود أن أشكر السيد بيتر هانسن، من إدارة الشؤون الإنسانية، على جهوده المستمرة في هذا الصدد.

واسمحوا لي بأن أؤكد للجنة، نيابة عن مجلس الأمن، أن المجلس لن يدخر جهدا، مسترشدا بالمسؤوليات الملقة على عاتقه بموجب الميثاق، من أجل إحلال سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط لصالح جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشعب الفلسطيني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين، الذي سيتلو رسالة من فخامة السيد ياسر عرفات؟

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني هذا اليوم أن أنقل إليكم رسالة السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والموجهة إلى هذا الاجتماع التضامني الرسمي.

معالي السيد أبرادوجين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ معالي رئيس الجمعية العامة؛ معالي الأمين العام للأمم المتحدة معالي رئيس مجلس الأمن؛ معالي رئيس اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية؛

"تحية طيبة وبعد،

"يطيب لي وأنتم تحيون الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل، أن أتوجه إلى معاليكم ومن خلالكم إلى السادة الأعضاء في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بأحر التحيات وبعميق الشكر والتقدير لكم جميعا على جهودكم ونشاطاتكم الهادفة إلى دعم ومساندة شعبنا في نضاله العادل والمشروع من أجل استعادة وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

"كما يطيب لي التوجه بالشكر الجزيل، وبالتقدير العميق إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي على مواقفه وجهوده المخلصة في خدمة قضية شعبنا الفلسطيني، ودعم خياره الاستراتيجي في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا، السلام الذي

طال انتظاره للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي لا يزال مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧.

ويشارك مجلس الأمن منذ عقود في الجهود المبذولة الرامية إلى التوصل إلى حل لهذه المشكلة المعقدة. وطلب إلى المجلس في عدد من المناسبات أن ينظر في مختلف جوانب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كان آخرها يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في جلسة رسمية عقدت بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية لعدد من البلدان. ويوجد دوما اعتراف في المجلس بأن حل هذا الصراع هو مفتاح إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وبوصفي رئيسا لمجلس الأمن، يسرني أن ألاحظ التقدم الذي أحرزته في السنوات الأخيرة الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١. وتركز عملية المفاوضات التي بدأت قبل خمس سنوات على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

والمؤسف أن الطريق إلى السلام صعب ومأساوي في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من النكسات العديدة، يؤكد المجلس على الضرورة الملحة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وفي هذا السياق، يعلق أعضاء المجلس أهمية كبرى على الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل مواصلة المفاوضات التي تجريها. واسمحوا لي بأن أؤكد أن المجلس يدرك المشاكل القائمة ويطلب إلى الأطراف أن تمضي قدما على طريق السلام. ومما يدعو إلى الارتياح أن يلاحظ أن الأطراف على الرغم من الصعوبات القائمة على الأرض وفي المفاوضات، تبقى ملتزمة التزاما كاملا بالتغلب على العقبات القائمة وبإحراز تقدم في جو من الثقة والطمأنينة المتبادلتين.

وفيما يمر الشعب الفلسطيني بفترة انتقالية صعبة، فهو بحاجة إلى مساعدات كثيرة في نواح عديدة من حياته اليومية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالمساعدة المتعددة الأوجه التي يقدمها مجتمع المانحين الدولي إلى الشعب الفلسطيني ويود أن يشجعها أيضا. ونقدر كذلك استمرار المساعدة التي تقدمها المنظمات والوكالات والبرامج التابعة لأسرة الأمم المتحدة.

عملية السلام برمتها، وتقويض الآمال التي انبثقت معها.

"إن تمسكنا بالسلام هو خيار استراتيجي لشعبنا الفلسطيني عن قناعة صادقة، إيماناً منه بأن السلام في المنطقة سيوفر الأمن والاستقرار والأزدهار، وفي ظلّه يمكن للتعاون والتعايش السلمي أن يستمر ويتوطد والعالم أجمع مدعو إلى بذل مزيد من الجهود والمساعى لحمل حكومة إسرائيل على الالتزام بتنفيذ ما وقعت عليه من اتفاقات دون تأخير أو ممانعة حتى تتواصل مسيرة السلام، ويتمكن شعبنا الفلسطيني من استكمال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ومقدساته، واستعادة وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة في العودة، وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

"ومرة أخرى أجدد لكم جميعاً التحية والمحبة والاحترام في اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا، والذي تجدد فيه الأسرة الدولية تضامنها ودمعها لنضال شعبنا المتواصل لتحقيق أهدافه الوطنية السامية في الحرية والاستقلال والسيادة فوق أرض وطنه فلسطين.

"وتفضلوا بقبول أطيب التمنيات.

"غزة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السيد ناصر القدوة، وأطلب إليه أن يبلغ شكرنا لضخامة السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية على رسالته الهامة. وأود أن أؤكد للرئيس ياسر عرفات، ومن خلاله، للشعب الفلسطيني تصميم اللجنة الراسخ على مواصلة جهودنا وتكثيفها، في إطار ولايتها، من أجل المساهمة في إيجاد حل شامل وعادل ودائم لمسألة فلسطين، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في أقرب وقت ممكن.

وباسم اللجنة، أود أن أشكر سعادة رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ورئيس مجلس الأمن والمراقب الدائم عن فلسطين، على بياناتهم وبالإضافة عن نفسي وباسم أعضاء اللجنة، أتوجه اليهم بالشكر على مشاركتهم في النصف الأول من جلستينا.

يضمن حق شعبنا الثابت في الحرية والاستقلال، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، ويحقق لشعوب المنطقة طموحاتها في تحقيق الأمن والاستقرار والأزدهار.

"وباسم شعبنا الفلسطيني، أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان لجميع الحاضرين اليوم، ولكافة الدول والشعوب المؤمنة بالحرية والسلام وعدالة قضية شعبنا التي وقفت دائماً إلى جانب الحق والعدل، وإلى جانب شعبنا ونضاله المشروع من أجل الحرية والاستقلال، والتي تجدد اليوم وقفتها ودعمها وتضامنها مع شعبنا الفلسطيني.

"يأتي احتفالكم بهذا اليوم التضامني العالمي هذا العام في ظل ظروف صعبة وتحديات كبيرة ومصاعب جمة يواجهها شعبنا الفلسطيني، وهو يمضي اليوم قدماً في بناء وطنه وإعمارهِ وفي إقامة مؤسساته ومرافقه الحيوية، والنهوض باقتصاده الوطني المدمر من جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضه. كما يواصل شعبنا التزامه بمسيرة السلام التي تواجه عراقيل وعقبات كبيرة ومخاطر جمة من جراء استمرار سياسة الحكومة الإسرائيلية، سياسة التعنت، والممانعة والمراوغة، وكسب الوقت، وعدم الالتزام بتنفيذ الاستحقاقات المترتبة على الاتفاقيات الموقعة والتعمد في تأجيل تطبيق القضايا العالقة من اتفاق المرحلة الانتقالية، وفي مقدمة هذه القضايا إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من مدينة الخليل.

"وتواصل الحكومة الإسرائيلية فرض سياسة الأمر الواقع في القدس الشريف التي تتعرض لحملة تهويد مبرمجة واستيطان واسع، وفرض الإغلاق والحصار الاقتصادي على شعبنا تحت ذرائع أمنية واهية، الأمر الذي سبّب خسائر فادحة لاقتصادنا الوطني وعطّل خطط التنمية التي شرعنا في تنفيذها، وكذلك عملت هذه الحكومة على استئناف وتشجيع الاستيطان على مصراعيه في كل الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، وللاتفاقيات الموقعة. إن استمرار هذه السياسة الاستيطانية المبرمجة من شأنه نسب

الفلسطينيين والمجتمع الدولي بشأن استمرار عملية السلام.

لقد استمرت الحكومة الإسرائيلية في امتناعها عن التعاون مع اللجنة الخاصة، فحرمتها باستمرار من الدخول إلى الأراضي المحتلة التي تشملها ولايتها. ولم يطرأ تغيير على هذه الحالة منذ إنشاء اللجنة الخاصة في عام ١٩٦٨. وتمشيا مع الممارسة السابقة. وبالرغم من القيود التي ذكرتها فإن اللجنة الخاصة حاولت وصف حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بطريقة أمنية وشاملة. وترد نتائج تحقيقات اللجنة الخاصة في تقريرها الثامن والعشرين للجمعية العامة. ولقد حاولت اللجنة الخاصة، في تنفيذها لولايتها، أن تقيم ما إذا كانت لتوقيع اتفاق أوسلو الثاني أي آثار إيجابية على تمتع الفلسطينيين والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة بحقوق الإنسان. وعلى أساس المعلومات التي تلقتها، توصلت اللجنة إلى الاستنتاج بأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لم يطرأ عليها تحسن، بل ازدادت تدهورا في كثير من النواحي، وبأن هذه الحالة تظل تشكل مصدر قلق خطير للغاية.

ومن بين الأسباب الرئيسية لتدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الإغلاق الكامل للأراضي منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد فرض هذا في أعقاب الهجمات الانتحارية بالقنابل في إسرائيل، وهو بمثابة توقيع عقاب جماعي على السكان. كما ترتبت على الإغلاق آثار مدمرة على اقتصاد الأراضي المحتلة وأدى إلى تدهور كبير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكانها. ولقد نفذ للمرة الأولى إغلاق داخلي كامل للضفة الغربية، احتجز سكانها في أحيائهم. وكانت للإغلاق بصفة خاصة آثار مدمرة على صحة سكان الأراضي المحتلة، فمات أكثر من عشرة أشخاص نتيجة لعدم تملكهم من الوصول إلى مؤسسات صحية جيدة التجهيز في مناطقهم. كما كانت له أيضا آثار سلبية خطيرة على حرية التعليم والعبادة. ولقد ظلت اللجنة الخاصة تولي اهتماما خاصا لحالة ٥٠٠ ٣ من السجناء الفلسطينيين ظلوا محتجزين في معتقلات داخل إسرائيل، مما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة. ولم تحدث منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حالات إطلاق سراح جديدة للسجناء الذين وردت تقارير عن ازدياد تدهور أحوالهم في المعتقلات. ومنذ فرض الإغلاق قطع الاتصال بين المعتقلين الفلسطينيين وأسره، وفي حالات عديدة بينهم وبين محاميهم.

والآن أعلق الجلسة دقائق معدودة كي أتيح لبعض الضيوف المدعوين مغادرة غرفة الاجتماع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

السيد دي سيلفا (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، وبالأصالة عن نفسي، يشرفني إبلاغ هذه الرسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن التوقيع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، في واشنطن دي سي، على الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة - الذي يسمى باتفاق أوسلو الثاني - وانتخابات المجلس الفلسطيني ورئاسة السلطة الفلسطينية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قد كانت أحداثا تاريخية في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، وتلاها انسحاب الجيش الإسرائيلي من مدن الضفة الغربية جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وبيت لحم ورام الله، باستثناء الخليل، نظرا إلى أن الانسحاب هناك بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقد ولد توقيع اتفاق أوسلو الثاني، شأنه شأن الاتفاقيين السابقين في واشنطن والقاهرة في ١٩٩٣ و ١٩٩٤، توقعات وآمالا كبيرة بين سكان الأراضي المحتلة والمجتمع الدولي، بمقدم عهدا جديدا من السلام والأمن والأمل لسكان الشرق الأوسط، عهد يمكنهم من العيش في وئام وكرامة واحترام متبادل. ولكن لسوء الحظ فإن السياسات الأخيرة التي نفذتها الحكومة الإسرائيلية المنتخبة حديثا، والتطورات التي أدت إلى تصعيد لم يسبق له مثيل في أعمال العنف التي جرت في الأراضي المحتلة خلال الأسابيع الماضية، حطمت آمال

السلطات الاسرائيلية بفتح ما يسمى بنفق الجدار الغربي تحت جبل الهيكل بالجوار المباشر لثالث أقدس مقام إسلامي. وإن استعمال الجيش الاسرائيلي للقوة على نحو مفرط لقمع المظاهرات احتجاجا على فتح النفق تضمن استعمال ذخيرة أطلقت من أسلحة أوتوماتيكية ومن طائرات هليكوبتر عسكرية، وتدخل القناصة. فقتل خلال الاضطرابات ما مجموعه ٦٠ فلسطينيا، منهم ١٠ أطفال، و ١٥ إسرائيليا أو ماتوا نتيجة للاصطدامات، وأفيد عن جرح أكثر من ١٠٠٠ شخص.

وترى اللجنة الخاصة أن من الحيوي الإبقاء على الحوار جاريا بين الطرفين واستمرار عملية السلام. ويمكن لظروف العيش المتدهورة والركود في عملية السلام أن يسهما في تهينة جو يفضي إلى المزيد من الاضطرابات. لذلك، ينبغي لكلا الطرفين احترام اتفاقات أوصلو روحا ونصا وإظهار التزام مجدد بعملية السلام من خلال الاستئناف الفوري لمحادثات السلام. وإن الإحباط واليأس اللذين يشعر بهما الفلسطينيون يضعفان ثقتهم بعملية السلام. ويشعر الناس بالمرارة والألم بسبب الجوع والفقر المتفشين، وهم يخشون التجاوزات الاسرائيلية. وإن انعدام قوة الزخم حاليا في عملية السلام، الأمر الذي يبدو أنه يؤدي إلى حالة ركود، لا يمكنه إلا أن يزيد من ضعف ثقة الناس بإمكانية إحراز تقدم ملموس في محادثات السلام. والتسوية السلمية وحدها بإمكانها أن تجلب السلام الدائم إلى المنطقة. لذلك، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تعمل معا لصون جهود السلام واتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية الإبقاء على قوة الدفع لعملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا على بيانه الهام.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد انديلفو غارسيا، ممثل رئيس كولومبيا، ليتلو رسالة من فخامة رئيس كولومبيا بوصفه رئيسا للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتلو رسالة من رئيس جمهورية كولومبيا، السيد إرنيسو سامبير بيزانو، بوصفه رئيسا للمؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة

وتشعر اللجنة الخاصة بقلق عميق إزاء القرار الصادر مؤخرا عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية الذي يسمح لجهاز الأمن العام باستخدام مزيد من الضغط الجسدي أثناء استجواب المعتقلين - مثل الهز العنيف، الذي قد يحدث نزيفا في المخ يؤدي إلى الوفاة - نظرا إلى أن هذا العمل يعد من أعمال التعذيب. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن المستجوبين يتمتعون بحصانة إذا ما مات المعتقلون.

وتلاحظ اللجنة الخاصة وجود زيادة في عدد المنازل المدمرة في القدس الشرقية، حيث دمر لأول مرة يوم ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ مركز للمجتمع المحلي في الجزء القديم من المدينة، بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة الجديدة المتمثلة في فرض قيود تتعلق بأهلية الإقامة في القدس تجعل حالة السكان العرب القاطنين فيها محفوفة بمزيد من الخطر. والسياسة الجديدة الأكثر مدعاة إلى القلق التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية المنتخبة مؤخرا، والتي تشكل أكبر تهديد لعملية السلام، تتمثل في قرارها برفع التجميد عن إنشاء المستوطنات. وتفيد الأنباء أن المبلغ المخصص للمستوطنات سيضاعف في ميزانية الحكومة الاسرائيلية لعام ١٩٩٧. وإن ما يفاقم من خطورة التوترات التي يولدها توسيع المستوطنات وإنشاء أنفاق وطرق جانبية، وهو ما يتواصل بلا هوادة، سلوك المستوطنين الذي يؤدي إلى قتل الأطفال الفلسطينيين. ولا يزال موقف السلطات الإسرائيلية القائمة بإنفاذ القانون من المستوطنين الذين يرتكبون أعمالا عدائية، موقفا متساهلا.

وتواصل اللجنة الخاصة رصد الحالة في منطقة الجولان السورية المحتلة عن كثب، وتقلقها الأنباء التي وردت مؤخرا جدا فيما يتعلق بإنشاء ٩٠٠ وحدة سكنية جديدة هناك. وتود اللجنة الخاصة أن تذكر بالموقف الذي اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن وهو أن ضم إسرائيل للجولان العربية السورية المحتلة غير شرعي، وهو بالتالي باطل ولاغ، وهي تأمل في أن تستأنف المفاوضات المتعلقة بالجولان ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط في المستقبل القريب.

ومع ذلك، فإن الموضوع الذي هو مدعاة لأكثر شاغل وقلق لأعضاء اللجنة الخاصة هو، تصاعد حدة العنف بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشكل لم يسبق له مثيل منذ بداية عملية السلام، وكان سببه قيام

المجال إلى حين يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وإلى حين إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة على أرضه الوطنية، وإلى حين حل مشكلة اللاجئين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولقد أعربنا في كارتاخينا أيضا عن أسفنا إزاء قرار إسرائيل بمصادرة ممتلكات وأراض فلسطينية في القدس وإزاء محاولاتها لتغيير المركز الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. وفي هذا الصدد، أيدنا جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن القدس، وأعلننا أننا نعتبر أن أي إجراءات إسرائيلية مناقضة لتلك القرارات إجراءات لاغية وباطلة. ودعونا أيضا إلى التقيد الكامل والشامل بالاتفاقات المبرمة، ولا سيما أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، وأكدنا على ضرورة أن تواصل الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين عملها بفعالية.

"وأعربنا عن مساندتنا للنداء الذي وجهته لجنة القدس، إبان اجتماعها في أفران، المغرب في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، إلى مجلس الأمن، وبخاصة إلى الدولتين الراعيتين لمؤتمر السلام، باتخاذ التدابير اللازمة لجعل إسرائيل تكف عن القيام بمزيد من الاستيطان والتهويد للقدس الشريف وعن إجراء أي تغيير جغرافي أو ديمغرافي آخر فيها. ودعونا أيضا إلى الامتنال لأحكام الاتفاقات والاتفاقيات التي تقضي بالحفاظ على المؤسسات الفلسطينية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، إعمالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ونحن نعتقد أن من الضروري الإسراع بتوسيع نطاق الأحكام المتعلقة بإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت بما يتيح تطبيق إعلان المبادئ بأسرع ما يمكن على جميع الأراضي المحتلة، وذلك بهدف الممارسة الفعالة لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية. وفي هذا السياق، رحبنا بإبرام الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أبرم في طابا بمصر، ووقعه في واشنطن الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي

عدم الانحياز، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص الرسالة كما يلي:

"إن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. وما فتئت حركتنا، طوال تاريخها، تبقي على تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة نحو تقرير المصير. واليوم، على الرغم من التقدم الذي لا ينكر إحرازه طوال السنوات القليلة الماضية، نشعر بقلق كبير إزاء التطورات الحاصلة، فيما يمر التحرك نحو الاستقلال التام وتقرير المصير الآن بمرحلة حرجية. وهذا يعني أن الاحتفال بهذا اليوم له أهمية خاصة.

"إن بلدان حركة عدم الانحياز يحدوها الأمل إزاء المحادثات الجارية الآن بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونحن نعتقد أن الحوار ينبغي أن يسفر عن إحراز نتائج ملموسة تتعلق بتنفيذ الاتفاقات، مما يظهر الالتزام الحقيقي للطرفين بعملية السلام. وثمة حاجة ملحة إلى انسحاب الحكومة الإسرائيلية من الخليل إذا أريد إحراز تقدم نحو تسوية سلمية نهائية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمركز القدس والمستوطنات واللاجئين. وإن تصور أن هدف المفاوضات هو في الواقع هدف يمكن تحقيقه عمليا، لأفضل ضمانة لإحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

"وفي هذه اللحظة الحساسة من تاريخ الشعب الفلسطيني، أود أنؤكد مجددا رأي بلدان حركة عدم الانحياز في هذه المسألة التي هي مدعاة قلق كبير لنا. لقد أولى رؤساء دول أو حكومات الحركة في مؤتمرهم الحادي عشر الذي عقد في كارتاخينا أهمية خاصة لقضية فلسطين. وأعربنا في كارتاخينا عن تأييدنا الكامل للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني الباسل من أجل كفالة احترام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وكررنا مطالبتنا بأن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، بما في ذلك القدس.

"وقلنا أيضا إننا نعتقد بأنه يجب أن تبقى المسؤولية ملقاة على عاتق الأمم المتحدة في هذا

تطلعاته المشروعة بفضل نضاله الراسخ والمثالي، الذي تؤيده حركتنا التي يسرني أن أجدد دعمها في هذا اليوم الهام. وبالاحتفال بهذه المناسبة، تعرب حركتنا مرة أخرى عن أملها في أن تفضي المفاوضات الجارية حالياً إلى تحقيق النتائج التي ننشدها نحن جميعاً وإلى استعادة السلام الكامل والرخاء العام للجميع في جميع أرجاء المنطقة.

"وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للإسهام البالغ الأهمية الذي تقدمه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لقضية فلسطين، وأن أعرب لها عن تهادننا الصادقة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السيد أنديلفو غارسيا وأطلب إليه أن ينقل إلى فخامة رئيس كولومبيا خالص شكر اللجنة على رسالته البالغة الأهمية. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيدة ماهوا بانغورا كامارا، الممثلة الدائمة لجمهورية غينيا، التي ستتلو علينا رسالة من صاحب الفخامة الجنرال لانسانا كونته، رئيس غينيا.

السيدة كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أتكلّم بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي يترأس فيه بلدي مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي. وإن بلدي، غينيا، التي حظيت بشرف عضوية هذه اللجنة منذ إنشائها، يود أن يذكر بأن منظمة المؤتمر الإسلامي أنشئت في أعقاب الانتهاكات التي تعرض لها المسجد الأقصى، أولى القبلتين في ديننا. وهذا يدل على الأهمية التي نعلقها على دعم الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني - وهو الدعم الذي يتكافأ مع التحديات التي يتعين على الأمة الإسلامية مواجهتها لاستعادة جميع مكونات تراثها الثقافي وللحفاظ عليها. وفي هذا السياق، يشرفني أن أتلو رسالة موجهة إلى اللجنة من الجنرال لانسانا كونته، رئيس جمهورية غينيا، احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص الرسالة كما يلي:

"بينما يستعد المجتمع الدولي للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يجب علي أن أعرب، بالنيابة عن شعب وحكومة غينيا، عن عميق تهادننا على الدور الإيجابي للغاية الذي

السابق. ونحن نعتبر ذلك خطوة جوهرية هامة نحو ممارسة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وأعربنا أيضاً عن أملنا في القيام بمزيد من العمل النشط من أجل استكمال الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وضمان أن يعم السلام الكامل والرخاء العام في جميع أرجاء المنطقة.

"وقد أعربنا في اجتماع كارتاخينا التاريخي عن اتفاقنا مع الأمين العام بأنه يتعين، من أجل استمرار تأييد إعلان المبادئ والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، ناشدنا المشاركين في مؤتمر دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في واشنطن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أن يقدموا المساعدة التي تعهدوا بمنحها، نظراً إلى أنها حيوية لإقامة السلام.

"وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اجتمع وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك، في إطار الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، وللاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء الحركة. وفي بيانهم المشترك،

'أعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء تدهور الحالة في المنطقة، وبصفة خاصة الصعوبات التي تعاني منها عملية السلام، نتيجة لرفض إسرائيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وأكدوا تأييدهم غير المشروط للنضال المشروع للشعب الفلسطيني للحصول على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وكرروا مطالبتهم بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، بما فيها القدس، وجنوب لبنان، وغربي البقاع والجولان السورية'.

"وبذلك، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد مساندتها الكاملة والتقليدية والمطلقة للشعب الفلسطيني على أمل أن يحقق قريباً

"السيد الرئيس، صاحب السعادة رئيس اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، السيدات والسادة، يسعدني أن أتحدث إليكم اليوم باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وذلك تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة بهذا الشأن ٤٠/٢٢ بـ٢ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وهو القرار الذي جسد الاعتراف الدولي بعدالة نضال الشعب الفلسطيني العربي والإقرار بالظلم الفادح الذي لحق به وبمسؤولية المجتمع الدولي عن الأوضاع الأساسية التي يعيشها اليوم هذا الشعب المناضل الصامد داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها.

"كما يسعدني أن أعرب للجنتم الموقرة باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وباسمي شخصياً عن عظيم التقدير للدور الذي تقوم به منذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وقد أسهمت من خلال هذا الدور في إبقاء القضية الفلسطينية على رأس اهتمامات الأمم المتحدة وفي الدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. كما ساهمت في ترسيخ هذه الحقوق في الضمير العالمي وفي توسيع دائرة التأييد الدولي لنضال الشعب الفلسطيني بحيث بات من غير الممكن تصور حل لمشكلة الشرق الأوسط لا يراعي حقوقه وتطلعاته.

"إن الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذه السنة يكتسب أهمية خاصة في مرحلة تشهد فيها عملية السلام انتكاسة خطيرة منذ أن انطلقت قبل خمس سنوات وحقت إنجازات لا بأس بها على طريق واعد طويل يحتاج إلى رص الصفوف وتكاتف الجهود للوصول إلى تحقيق السلام العادل والشامل وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس العربية. إن انتكاسة عملية السلام ترجع إلى سياسات الحكومة الاسرائيلية الحالية المتمثلة بتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار المسيرة السلمية مما بدد الأمل وهدد بتدمير عملية السلام في المنطقة.

تواصل اللجنة الاضطلاع به من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وهذا الموضوع يدخل في صميم النزاع العربي - الاسرائيلي. وترحب حكومة غينيا بالأحداث الإيجابية التي حدثت في الشرق الأوسط، وتؤكد من جديد مساندتها التامة للجهود المبذولة على جميع المستويات والرامية إلى إيجاد تسوية شاملة وعادلة للمشكلة الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي، وفقاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

"وأود أن أعلن أن بلدي، بوصفه عضواً في هذه اللجنة منذ إنشائها، ملتزم بأهداف السلام النبيلة، ونحن على استعداد دوماً لتقديم إسهامنا المتواضع من أجل ضمان تحقيق هذه الأهداف."

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السفيرة كامارا، وأطلب إليها أن تنقل إلى فخامة رئيس غينيا تحيات اللجنة وشكرها الخالص على رسالته الهامة.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سعيد كمال، وكيل الأمين العام للشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية، الذي سيتلو علينا رسالة من صاحب السعادة السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد كمال (جامعة الدول العربية): قبل أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتلاوة كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أود أن أنقل إليكم، ومن خلالكم، إلى كافة أصحاب السعادة أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحيات معالي الدكتور عصمت عبد المجيد. كما حمّلني أيضاً حرصه على دعم لجنتم الموقرة وضرورة استمرارها وبقائها حتى يستتب السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط. ولا يفوتني أن أذكر بأن الجامعة العربية تولي القضية الفلسطينية كل الاهتمام والأولوية في إطار عملها اليومي. وهنا لا بد من أن أنقل إلى السيد فاروق قدومي، وزير خارجية دولة فلسطين، ومن خلاله إلى سيادة الرئيس ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، وإلى الشعب الفلسطيني دعم الأمانة العامة للجامعة العربية في نضاله المشروع حتى ينال حقوقه كاملة غير منقوصة.

"لقد وصلت الأوضاع في المنطقة بسبب السياسات التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى درجة من الخطورة تستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي ولا سيما راعيي عملية السلام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وكذلك الاتحاد الأوروبي للعمل على إعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح عن طريق حمل إسرائيل على الكف عن الممارسات ووضع العراقيل أمام تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين وعلى الإقلاع عن السياسات التي لا تفضي إلا إلى إذكاء نيران الحقد والكراهية وإفشال عملية السلام والعودة بالمنطقة إلى دائرة التوتر والعنف.

"ومن حسن الحظ، فإن المتتبع لردود الفعل الدولية وحرص المجتمع الدولي على عملية السلام ينتابه شعور بالتفاؤل والأمل إزاء مجمل المواقف الهادفة إلى حماية مسيرة السلام من نتائج السياسات الإسرائيلية. إن جامعة الدول العربية كانت من أول المؤيدين لعملية السلام حتى قبل انطلاق مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ حيث أصدرت في شهر أيلول/سبتمبر من نفس العام القرار رقم ٥٠٩٢ الذي أعربت فيه عن مساندتها للدول العربية المشاركة في عملية السلام حتى يتحقق السلام العادل والدائم والشامل. وفي أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، قام مجلس جامعة الدول العربية في دورته المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والتي حضرها فخامة الرئيس ياسر عرفات وشرح فيها الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي بإصدار بيان جاء فيه أن المجلس يعتبر الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات تضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

"كما عاد القادة العرب وأكدوا في قماتهم الأخيرة التي عقدت بالقاهرة في النصف الثاني من حزيران/يونيه هذا العام على أن تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجي ولكن هذا

"ولعل أوضح مثال على ذلك ما تشهده المفاوضات الخاصة بتنفيذ اتفاق إعادة الانتشار في منطقة الخليل الذي كان من المفروض أن ينفذ في آذار/مارس الماضي. والحكومة الإسرائيلية تصر في هذه المفاوضات على تغيير بنود الاتفاق بحجة الترتيبات الأمنية لحماية أربعمائة مستوطن يعيشون وسط مائة وعشرين ألف فلسطيني في مدينة الخليل، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة تسمح بإعادة فتح جميع الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل للتفاوض من جديد وبالتالي العودة بالمفاوضات إلى نقطة الصفر وبالمناطق إلى دائرة التوتر والعنف. ومن الأمثلة الأخرى مواصلة إسرائيل فرض الحصار الخانق على الأراضي الفلسطينية بما يترتب عليه من مآس اقتصادية واجتماعية وتعليمية يقاسيها الآن أبناء الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية حيث وصلت الأوضاع هناك إلى حافة الانفجار وبدأ المواطن الفلسطيني يفقد الثقة بجدوى عملية السلام وبجدية الطرف الآخر في السعي إلى تحقيقه. وقد تسرب مناخ الشك والمرارة الذي ولدته السياسات الإسرائيلية إلى كافة الأوساط الفلسطينية والعربية الشعبية والرسمية.

"ولعل الأحداث الدامية التي سقط خلالها عشرات القتلى والجرحى من الفلسطينيين والإسرائيليين والتي اندلعت عقب إقدام الحكومة الإسرائيلية الحالية على فتح نفق تحت المسجد الأقصى بمدينة القدس أبلغ دليل على ما يمكن أن يحدث لو تمادت الحكومة الإسرائيلية في إصرارها على التراجع عن الاتفاقات الموقعة والمضي في ممارساتها التي تستهدف تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانوني ضاربة عرض الحائط بجميع القرارات الدولية الخاصة بمدينة القدس والتي تعتبر كل ما قامت به إسرائيل من إجراءات لتغيير الطابع العربي والإسلامي للمدينة باطلة لأن القدس تحت الاحتلال ينطبق عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). ولا يقل خطورة عن ذلك قرار الحكومة الإسرائيلية الحالية بإلغاء قرار تجميد الاستيطان الذي كانت قد اتخذته الحكومة السابقة، متحدية بذلك قواعد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي الذي يرى في هذه المستوطنات عقبة في طريق السلام يجب تفكيكها.

الاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق دون الرخاء الاقتصادي لأن ما يبدو على السطح من توتر سياسي هو في معظمه ناتج عن ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي فإنه لا سبيل إلى أي تنمية أو تعاون إقليمي حقيقي دون التوصل إلى التسوية السلمية الشاملة وبشكل خاص إنجاز التسوية العادلة على المسار الفلسطيني التي تؤدي بالضرورة إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تربطها علاقات الندية والتعايش السلمي مع دول الجوار.

"لم تكتف الجامعة العربية بتأييد العملية السلمية من خلال القرارات والبيانات، بل تحاول أن يكون لها دور في دعم إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين كأساس لا بد منه لإنجاح هذه العملية واستمرارها. ومنذ الدورة ١٠٢ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لمجلس جامعة الدول العربية يعتبر دعم التنمية والإعمار في فلسطين بندا دائما على جدول أعمال المجلس الذي يقرر في دوراته المتعاقبة تأييد جهود الأمانة العامة في هذا المجال. ويدعو الدول والمنظمات العربية والدولية إلى مواصلة تطوير دعمها للشعب وللسلطة الفلسطينية في بناء المؤسسات الوطنية وهي بهذا تشارك لجنة حقوق الشعب الفلسطيني الاهتمام في دعم الاقتصاد الفلسطيني.

"وفي هذه المناسبة أتوقف لأشكر اللجنة الموقرة على جهودها في هذا المجال، خاصة ندوة بناء الاقتصاد الفلسطيني التي عقدتها في القاهرة في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ إذ كان لي شرف المشاركة فيها.

"لقد عقدت الأمانة العامة للجامعة العربية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ندوة مشابهة حول إعادة الإعمار والتنمية شارك فيها عشرات من رجال الأعمال الفلسطينيين والعرب وكذا عشرات ممثلي الهيئات والمنظمات المعنية بدعم الاقتصاد الفلسطيني. وقد خرجت الندوة آنذاك بعدة توصيات يجري تنفيذها الآن. كما عقدت بالتعاون مع اليونيسكو ووكالة الأونروا ندوة دعم وتطوير إعادة التعليم الفلسطيني والعملية التربوية لأبناء فلسطين في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

السلام العادل والشامل يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الاسرائيلي والانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ والانسحاب الاسرائيلي الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي إلى الحدود المعترف بها دوليا وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد والتأكيدات المقدمة إلى الأطراف المعنية.

"ويلتقي موقف معظم دول العالم مع الموقف العربي في ضرورة حماية عملية السلام من السياسات الإسرائيلية المتطرفة وكل أعمال التطرف أيا كان مصدرها.

"ولا شك أنكم تابعتم معنا التصريحات الأوروبية الأخيرة التي تعبر عن حرص أوروبا على إنجاح عملية السلام والمشاركة فيها بشكل أكبر جنبا إلى جنب مع الدور الأمريكي دون منافسة ولا تناقض. وإننا نعتقد في هذا الصدد أن ما تمثله أوروبا من ثقل في السياسة الدولية وما لها من علاقات وروابط مع المنطقة وما تقدمه من دعم مادي ومعنوي لعملية السلام يبرر مثل هذه الرغبة.

"وعلى الساحة الأمريكية، فإن موقف الإدارة الأمريكية يوحى بعدم تخلية عن عملية السلام وهي على الأرجح تنتظر إعادة ترتيب نفسها بعد الانتخابات الأخيرة لتنتقل في مراجعة ما تم عمله وفيما يجب عمله لتحقيق السلام العادل والشامل قبل فوات الأوان.

"لقد كان المؤتمر الاقتصادي الأخير الذي عقد في القاهرة في الأسابيع الماضية فرصة لقطاع واسع من المجتمع الدولي للتعبير عن مخاوفه من فشل عملية السلام والعواقب السياسية والاقتصادية الوخيمة التي يمكن أن تترتب على ذلك. وقد خلصوا جميعا إلى أن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السيد سعيد كمال. أطلب منه أن ينقل إلى سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية شكر اللجنة على رسالته الهامة.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد ديفيد غرايبيل، ممثل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

السيد غرايبيل (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دونالد بيتز، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، ولاري إكين، رئيس لجنة التنسيق الأمريكية الشمالية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين. وسأتكلم عشر دقائق بالنيابة عن مئات كثيرة من المنظمات غير الحكومية حول العالم الملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني.

نحن المنظمات غير الحكومية التي تدعم فلسطين مجموعة متنوعة. وللدلالة على ذلك، فإن قطاع أمريكا الشمالية وحده يمثل أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية ويتضمن لجنة الخدمات التابعة للأصدقاء الأمريكيين، ومجلس الكنائس الكندي، والبدائل اليهودية الأمريكية للصهيونية، والكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز، ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية وصندوق العدالة الاجتماعية لعمال السيارات الكنديين.

والتزامنا المشترك بالشعب الفلسطيني هو الذي يمكن هذا التنوع من الالتفاف حول قضية واحدة. هناك آلاف المنظمات غير الحكومية اليوم، ونحن نزداد عدداً وحيوية كل عام. والمنظمات غير الحكومية منظمات لا تتوخى الربح وتقوم في الدرجة الأولى على ما يقدمه الأعضاء الذين يؤيدون برامجها من مال وعمل.

والمنظمات غير الحكومية تركز، بصفة عامة، على مجالات العوز، وعلى حقوق الإنسان، وعلى المقهورين والفقراء، وعلى مسائل السكان والبيئة الطبيعية. وإن المنظمات غير الحكومية، إذ تتخطى الحدود بين الدول والثقافات والطبقات، تربط الأشخاص المعنيين برباط الانتماء إلى جماعات تقوم علاقاتها على الثقة والتفهم.

"وفي الثاني والعشرين من تموز/يوليه ١٩٩٦ وقع الأمين العام للجامعة العربية والمدير العام لليونسكو بروتوكولا للتعاون يغطي كل الأنشطة الخاصة بفلسطين والشعب الفلسطيني. كما تم الاتفاق بين الأمانة العامة للجامعة العربية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث في جنيف على التعاون لتنظيم سلسلة دورات تدريبية متخصصة لعدد من العاملين في بعض القطاعات الفلسطينية وقد عقدت أولى هذه الدورات لعشرين متدرباً فلسطينياً في مجال الإدارة والمفاوضات المالية خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في مقر الأمانة العامة ويجري العمل لعقد دورتين في عام ١٩٩٧ في المملكة الأردنية الهاشمية.

"لحسن الحظ، تواجه السياسة الإسرائيلية الحالية معارضة قوية بفضل الجهود التي نبذلها جميعاً من أجل دعم السلام والتنمية في المنطقة وبفضل موقف عربي ودولي واضح معارض لهذه السياسة ينضم إليه قطاع واسع من الشعب الإسرائيلي نفسه. وسأكتفي هنا بالاستشهاد بما كتبه صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ حينما وصفت سياسة نيتانياهاو بسياسة طحن الهواء التي نقلت الجماهير بين عشية وضحاها من أجواء السلام إلى أجواء الحرب وأن الأجواء مشبعة بالوقود وأن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من عقود ثقاب حتى يشب حريق هائل فالشعب الإسرائيلي في محنة ومن الأجدى برئيس وزرائه أن يعي النتائج لأن فترة تدريبه قد انتهت.

"لا يمكنني في النهاية إلا أن اتفق مع هذه المخاوف الدولية والإقليمية على عملية السلام. وآمل أن تصل هذه الرسالة الواضحة إلى أصحاب القرار في إسرائيل ليخرجوا من ترددهم في السير في طريق السلام الحقيقي وليكفوا عن محاولاتهم تغيير أسس عملية السلام من الأرض مقابل السلام إلى الأمن مقابل السلام لأن الأمن هو السلام وهما في جانب واحد وإن احتلال الأرض في الجانب الآخر ولا بد من مقابلة الأرض بالسلام هذا إذا كانوا راغبين فعلاً لشعبهم وللمنطقة أن تنعم بالأمن والاستقرار والسلام والتنمية".

ووفرت هذه الندوات المعلومات للمشاركين فيها وألهمتهم. ففي عام ١٩٩٢، في الندوة الدولية في جنيف، كان ياسر عرفات في موقعه على المنصة عندما وصل أوليفر تامبو ممثل جنوب افريقيا فجأة وانضم إليه هناك. وقد ضج الاجتماع بالتصفيق في حبور عندما تعانق هذان القائدان لشعبين مقهورين ورفعاً يديهما معقودتين. لقد كانت لحظة لا تنسى، لأنها رمزت إلى التضامن العالمي لشعبين يكابدان المعاناة.

ولو حاولت أن أصف عمل جميع المنظمات غير الحكومية الملتزمة بتأييد الشعب الفلسطيني، لأدليت ببيانات تعميمية، وربما أمكن التماس العذر لي اذا تكلمت عما أعرفه بشكل مباشر على أمل أن يقبل الممثلون تجربتي المماثلة لتجارب العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية. أنا قسيس في الكنيسة الميثودية المتحدة وأستاذ متقاعد في الكنيسة والمجتمع في جامعة درو على مقربة من ماديسون بنويجيس. وأعتقد أنني قد اشتركت في كل الندوات تقريباً التي عقدت في أمريكا الشمالية عن قضية فلسطين منذ الندوة الأولى التي عقدت في عام ١٩٨٤، وقمت برئاسة حلقات عمل واشتركت في كتابة بيانات. وهذه الندوات قد أتاحت لي الفرصة للاستماع الى العديد من القادة الفلسطينيين والالتقاء بهم، وكذلك الالتقاء بالعديد من مواطني الولايات المتحدة الملتزمين مثلي إزاء الشعب الفلسطيني. وفي كل عام لاحظت بحزن أن المقعد المخصص للممثل الرسمي للولايات المتحدة ظل خالياً، على الرغم من حضور دول أخرى عديدة وحرصها على الاستماع.

وفي أيار/مايو ١٩٩٦، اجتمع المؤتمر العام للكنيسة الميثودية المتحدة - وهي الهيئة الحاكمة المفضلة للكنيسة - في دينفر لعقد مؤتمرها، الذي يعقد مرة كل أربع سنوات. وقد تلت الأسقف جوديث كرايغ على المؤتمر، الذي يمثل ثمانية ملايين من الميثوديين المتحدين، البيان التالي، الذي كان قد صيغ على مدى شهور من العمل:

"لا يمكننا أن نظل ساكتين بشأن فلسطين في الوقت الذي يكافح فيه هذا المجتمع من أجل البقاء في خضم تلك الانتهاكات غير الانسانية مثل أعمال المصادرة المستمرة للأراضي الفلسطينية؛ واستمرار مجتمعات الاستيطان

وبما أن الاتصالات ضرورية، فإن بعض المنظمات غير الحكومية سلمت الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة أجهزة "فاكس" حتى يتسنى لنا البقاء على اتصال بهم. وهكذا، تكمل المنظمات غير الحكومية الأنباء التي تذيئها شبكة "سي إن إن" والحكومات ووكالات استخباراتها والصحافة العامة وتطعن في هذه الأبناء.

وتتباين قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية تبايناً تاماً. فالحكومات تعتمد على القوة والسلطة لبلوغ مآربها. أما المنظمات غير الحكومية فتعتمد على النفوذ والقدرة. ويجب على سلطة الحكومة أن تكون يقظة وغير ساهية، ومستعدة للمعاقبة خشية انسياب المعارضين الجموحين عبر الشغرات القائمة. ولكن عندما تبدي المنظمات غير الحكومية معتقداتها بالأعمال والأقوال، فإن قوة مشاعرهم تستميل الآخرين وتقنعهم. ولدى ضم كل عضو جديد، تتوسع المهام وتتحرك في اتجاهات خلاقة.

وتحاول المنظمات غير الحكومية أحياناً أن تؤثر في إحدى الحكومات. وحالياً تحدث بعض المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة أعضاءها على إرسال شيكات شخصية إلى ممثليهم في الكونغرس بقيمة سبعة دولارات لصالح الأمم المتحدة على أن يتم إحالتها إلى هذا العنوان لدفع نصيب مواطن واحد من الدين المستحق على الولايات المتحدة لصالح الأمم المتحدة. ومن غير المحتمل أن يؤثر ذلك الأسلوب تأثيراً كبيراً على الأمم المتحدة، بيد أنه قد يشير بعض الوعي - وربما بعض الإثارة - في مكاتب الكونغرس.

ما هو الفرق بين منظمة غير حكومية والمجموعة الضاغطة؟ إن المجموعات الضاغطة تسعى إلى تحقيق رفاهها الخاص، وفي أغلب الأحيان رفاه الأغنياء وأصحاب الامتيازات. أما المنظمات غير الحكومية، فتسعى دوماً إلى تحقيق رفاه الآخرين: ذوي الحاجة.

إن المنظمات غير الحكومية المعنية برفاء الشعب الفلسطيني تريد أن تعرب عن امتناننا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين، ليس لتنظيم الاحتفال بهذا اليوم فحسب، ولكن أيضاً لرعاية الندوات المتعلقة بفلسطين التي تقيمها المنظمات غير الحكومية سنوياً على الصعيد الدولي والإقليمي.

الاسرائيلي. وعلى أثر ذلك قام وفد مؤلف من ثمانية أعضاء، من بينهم ثلاثة أساقفة، بالاجتماع لمدة ساعة في البيت الأبيض مع أنطوني ليك مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون وأجروا معه تبادلاً ساخناً للآراء.

لقد تكلمت عن الميثوديين المتحدين، لكنني على ثقة بأنه يمكن، لو سمح الوقت، لكل منظمة غير حكومية مهتمة بفلسطين أن تقول لنا شيئاً عن أعمالها. ونحن منخرطون معاً في طائفة واسعة من الاستراتيجيات، ابتداءً من تقديم الخدمات المباشرة في الأراضي المحتلة وانتهاءً بمحاولات زيادة الوعي في واشنطن وفي عواصم وطنية أخرى حول المظالم اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. ففي تلّال فلسطين أعلن أحد الأنبياء:

"وليحجر الحق كالمياه والبر كنهر دائم."
(الكتاب المقدس، عاموس، الاصحاح الخامس: ٢٤)

ولقد حان وقت الوفاء بهذه النبوءة، وهذا الوقت هو الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السيد ديفيد غرابيل على بيانه وأطلب منه أن ينقل شكرنا الى رئيس لجنة التنسيق على الاسهام القيم الذي قدمته دائماً للمنظمات غير الحكومية ولا تزال تقدمه في عمل اللجنة.

والآن يشرفني أن أعلن أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد تلقت رسائل تأييد وتضامن من الكثيرين من رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات. وستنشر نصوص الرسائل في نشرة خاصة لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأود أن أتلو قائمة الذين أرسلوها.

احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ١٩٩٦، تلقت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف رسائل من رؤساء الدول التالية أسماؤهم: صاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا؛ صاحب الفخامة السيد محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ صاحب الفخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا؛ صاحب الفخامة السيد نواك

الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وهي المجتمعات التي تربطها طرق جانبية تعزل البلدات والقرى الفلسطينية؛ واغلاق المنازل الفلسطينية وهدمها؛ والاحتجاز الاداري للرجال والنساء وصغار السن دون الحق في محاكمة عادلة؛ واستمرار سجن الألوف من الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية."

ثم تلت القرار التالي:

"إننا نصر على أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بما يلي:

١ - أن ترفض نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس؛

٢ - أن تمتنع عن توقيع رسائل "رأي الكونغرس" التي ترتئي أن القدس عاصمة اسرائيل؛ و

٣ - أن تخصص من ضمانات القروض الاسرائيلية قدرًا مماثلاً لكل الانفاق الاسرائيلي على المستوطنات ...".

وقد اتخذ هذا القرار بأغلبية ساحقة. وهو ساري المفعول بالنسبة لجميع الميثوديين المتحدين، ومنهم الموجودون في الكونغرس وفي البيت الأبيض.

وفي صبيحة أحد أيام انعقاد المؤتمر العام طالعنا الأنباء بأن اسرائيل قد هاجمت جنوب لبنان؛ وقتل في الهجوم فلسطينيون وجنود في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد أبلغتنا السيدة ميا أددالي، مديرة المكتب الميثودي المتحد للأمم المتحدة أن قوات الأمم المتحدة هذه كانت من أبناء جزر فيجي، وجميعهم تقريباً ميثوديون. وقسيسهم الخاص كان قد زار مكتب السيدة أددالي قبل اسبوع في طريقه الى لبنان. وعندما اتصلت بنا السيدة ميا لتخبرنا عن حالتهم وحالة الفلسطينيين، بدا واضحاً لنا كل الوضوح فجأة التضامن الدولي لمنظمتنا الميثودية غير الحكومية تجاه هؤلاء الجنود الفيجيين، وكذلك التزامنا تجاه الشعب الفلسطيني. وقد اقترح السيد راندي داي، وهو مندوب من نيويورك أن يوفد المؤتمر وفداً الى البيت الأبيض فوراً لتسليم القرار والإعراب عن السخط على العمل

جمهورية تركيا؛ وسعادة السيد نافنشاندرامغلام، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس.

وقد تلقينا رسائل من وزراء الخارجية التالية أسماؤهم: سعادة السيد فارس بويز، وزير خارجية لبنان؛ وسعادة السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية لسلطنة عمان؛ وسعادة السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية؛ وسعادة السيد ليم هونغ كيانغ، الوزير الثاني للشؤون الخارجية لسنغافورة؛ وسعادة السيد تشونغ هايو، وزير خارجية جمهورية كوريا؛ وسعادة السيد لويز فيليب بلميرا لامبريا وزير خارجية البرازيل؛ وسعادة السيد يو كيهيكو أكيدا، وزير خارجية اليابان.

وتلقينا رسائل من الحكومات التالية: الأرجنتين وأوروغواي وجنوب أفريقيا.

وتلقينا أيضا رسالة من صاحب السعادة السير ويوا كورووي، الحاكم العام لباوا غينيا الجديدة.

وتلقينا رسالتين من منظميتين حكوميتين دوليتين: من السيد ديك سبرنغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أيرلندا ورئيس مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي؛ ومن سعادة السيد حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن الوكالات المتخصصة، تلقينا رسالة من السيد فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وتلقينا رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية: اللجنة الآسيوية للتضامن مع العرب؛ رابطة الدراسات الدولية؛ رابطة مناهضي الفاشية وضحايا النازية في إسرائيل؛ واتحاد المنظمات العربية الأمريكية في بيروت، والاتحاد الفلسطيني في بيروت، ورابطة الأطباء لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وزمالة الشرق الأوسط في جنوب كاليفورنيا، ولجنة الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، والاتحاد الفلسطيني العربي في شيلي.

وبالنيابة عن اللجنة بأكملها، أو أن أعرب عن تقديرنا الخالص لرؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها توات،

فومسافان، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ صاحب الفخامة السيد أرنستو زيديو بوننسي دي ليون، رئيس المكسيك؛ صاحب الفخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال؛ صاحب الفخامة السيد لودوك آن، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛ صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر؛ صاحب الفخامة السيد معاوية ولد سعيد أحمد طابع، رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية؛ صاحبة الفخامة السيدة شاندرিকা باندرايكة كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية؛ صاحب الفخامة السيد شيدي جاغان، رئيس جمهورية غيانا؛ صاحب الفخامة السيد غلافكوس كليريدس رئيس جمهورية قبرص؛ صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة؛ صاحب الفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي؛ صاحب الفخامة السيد ليونيد كوشما، رئيس أوكرانيا؛ صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية؛ صاحب الفخامة السيد اليمين زروال، رئيس جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية؛ صاحب الفخامة السيد بورييس يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي؛ صاحب الفخامة الجنرال لنسانا كونتي، رئيس جمهورية غيانا؛ صاحب الفخامة السيد علي عبدالله صالح، رئيس جمهورية اليمن؛ صاحب الفخامة السيد فيديل كاسترو روز، رئيس مجلس الدولة ورئيس الوزراء في كوبا؛ صاحب الفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ صاحب الفخامة السيد إكبار هاشمي رفسنجاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ صاحب الفخامة السيد سام نجوم، رئيس جمهورية ناميبيا؛ صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية خادم الحرمين؛ صاحب الفخامة السيد فيديل راموس، رئيس جمهورية الفلبين؛ صاحب الفخامة السيد يحيى جامع، رئيس غامبيا.

وقد تلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التالية أسماؤهم: سعادة السيد مالك ميراج خالد، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ وسعادة السيد بانهارن سيلبا - أرتشا، رئيس وزراء تايلند؛ وسعادة السيد لي بونغ، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية؛ وسعادة السيد الفرد سانت، رئيس وزراء مالطة؛ وسعادة السيد ه. د. ديف غودا، رئيس وزراء الهند؛ وسعادة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ وسعادة السيد نجم الدين أربكان، رئيس وزراء

ولن يتحقق هذا السلام إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وستبقى الأمم المتحدة المكان الطبيعي والمسؤول لمعالجة قضية فلسطين وإيجاد حل عادل لها، وذلك بتطبيق قراراتها - قرارات الشرعية الدولية - والعمل بموجبها. كما أن استمرار اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجان المعنية الأخرى، أمر هام للحفاظ على هذه القضية وصحة وسلامة مسارها السلمي حتى يتحقق الحل العادل لهذه القضية ويسود الأمن والسلام منطقة الشرق الأوسط.

وفي الختام، نكرر شكرنا الجزيل وتقديرنا العميق لرسائل التضامن التي وصلتنا واستمعنا إليها. فإنها تعبر كما قلت عن وقوف شعوب العالم مع الشعب الفلسطيني وسعيه الدؤوب لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وبناء دولته المستقلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر سعادة السيد فاروق قدومي على بيانه الهام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لكل الذين جعلوا عقد هذه الجلسة ممكناً، وبصفة خاصة موظفي شعبة الحقوق الفلسطينية، ومكتب خدمات المؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام، ولا يفوتني أن أشكر جميع الذين يعملون وراء الكواليس لضمان أمننا.

أود أن أذكركم بأن المعرض الذي نظمه مكتب المراقب الدائم عن فلسطين تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سيفتح الساعة ١٨/٠٠ في الردهة العامة من مبنى الجمعية العامة. وسيعقب الافتتاح حفل استقبال أرجو أن تفضلوا جميعاً بحضوره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥

ولجميع المشاركين لجهودهم المستمرة للتوصل إلى حل شامل وعادل لقضية فلسطين وللدعم الذي قدموه دوماً لأهداف اللجنة وأنشطتها.

وان البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم تظهر مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي على إحراز تقدم صوب إقرار السلام في الشرق الأوسط عن طريق نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويمكنني أن أعدكم بأن جميع أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لن يدخروا وسعاً من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية): السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لكم ولأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولجهودكم المتواصلة في دعم قضية فلسطين.

إننا في منظمة التحرير الفلسطينية نقدر كل التقدير كلمات التضامن التي استمعنا إليها هذا الصباح من السادة رئيس الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز، وممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ولجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية حول فلسطين، والرسائل التي بعث بها الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية للدول الصديقة.

إن هذا اليوم التضامني مع الشعب الفلسطيني يعبر عن اهتمام الأمم المتحدة البالغ بهذه القضية العادلة بهدف تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن مضى على هذه القضية أكثر من نصف قرن.